ضعف عوامل الضبط الرسمي وعلاقته بالتغير السياسي

"المجتمع الليبي نموذجاً "

محمد عمر حبيل / قسم التربية الخاصة ، كلية التربية طرابلس، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا.

بريد الكتروني : m.hbeel@uot.edu.ly

الملخص:

إن الحديث عن حالة التغير السياسي الجدري الذي حدث في ليبيا وفقاً لما يُعرف بانتفاضات الشعوب العربية أصبح اليوم من الموضوعات الهامة التي تفيدنا في قراءة الظواهر والمؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد مسارات التغير ونتائجه على الصعيد المؤسسي الرسمي وكذلك المجتمعي. التي تمثل مسيرة تحول هذه المجتمعات من خلال التغير السياسي الحاصل في أنظمة الحكم، والتي شملها تغيرات في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كان لزاماً أن يستتبعه تحول في جوانب الحياة المختلفة لصالح تحسين حياة المواطن وحصوله على قدر من حقوقه السياسية والحريات العامة التي كفلته له الشرائع الدينية وقوانين حقوق الإنسان الوضعية على المستوى الإنساني. غير أن للتغير الاجتماعي مسارات واتجاهات متعددة يمكن قراءتها من خلال نوع وحجم التغيير الحاصل، وليس بالضرورى أن يكون مسار التغير يسير في اتجاه خطي دائماً إلى الأمام فقد يكون تقهقرياً إلى الخلف أو دائرياً يرجع إلى النقطة التي انطلق منها ..الخ. ولعل من بين ما نتج عن التحولات السياسية في المجتمع الليبي ضعف مؤسسات الضبط الرسمي في دورها المناط بها نتيجة مجموعة من العوامل والأسباب سوف نشير إليها في ثنايا هذا البحث. ونقصد بها الشرطة والأجهزة الأمنية والقضاء والسجون وهي جزءاً أساسيًا من مؤسسات الدولة الرسمية، وتلعب دورًا حيويًا في الحفاظ على الأمن والنظام وتطبيق القانون. إن حالة هذه المؤسسات الرسمية والمعنية بالضبط الرسمي في ليبيا أصبحت تتصف بحالة الضعف والهشاشة التي بالأساس تعاني من مشكلات بنيوية في تكوينها منذ زمن مما ساهم في تقويض دورها في المجتمع.

السؤال الذي يُطرح هل ما حدث من تحول خلال الانتفاضات الشعبية في ليبيا والتي نتج عنها تبدل وتحول جدري أدى إلى تغير النظام السياسي بكامله، كان له تداعيات على صعيد وسائل الضبط الرسمي والغير الرسمي؟ وأثر هذه التداعيات على مجريات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يتطلب ملاحظتها وتوصيفها وتحليل مكنزماتها وأثارها على الصعيد الفردي والمجتمعي؟

احتوت الورقة على تناول الموضوعات الرئيسية الآتية: تسليط الضوء على وسائل الضبط الرسمي في تعريفها وأهميتها وأنواعها وأهدافها، ثم الإشارة لحالة التحول في المجتمع الليبي وما نجم عنه من تغيرات تأثرت بها وسائل الضبط الرسمية من وجهة نظر سوسيولوجية، الأمر الذي نتج عنها اختلال في حالة الأمن وأثاره ومن ثم تناولنا من خلالها نظرة استشرافية قد تساعد المخطط الليبي في رسم السياسيات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

الكلمات المفتاحية: التغير الاجتماعي، مسارات التغير، الضبط الرسمي، الضبط الاجتماعي، مآسسة المؤسسات، العدالة الانتقالية، انتشار السلاح، الأنومي، التنمية البشرية، التحول الديمقراطي.

Weakness of official control factors and its relationship to political change: "The Libyan society as a model"

ABSTRACT

Talking about the drastic political change that occurred in Libya according to what is known as the Arab Spring uprisings has become today one of the important topics that help us in reading the phenomena and indicators through which we can determine the paths of change and their results on the official and social institutional levels. The transformation of these societies through political change in governance systems, which included changes in economic, social, and cultural aspects of life, necessitated a transformation in various aspects of life for the benefit of improving the lives of citizens and obtaining some of their political rights and public freedoms guaranteed to them by religious laws and human rights laws at the human level. However, social change has multiple paths and directions that can be read through the type and size of the change that occurs, and it is not necessarily the case that the path of change always moves forward linearly, as it may be regressive or circular, returning to the starting point, etc. Among what resulted from the political transformations in Libyan society was the weakness of official control institutions in their role due to a set of factors and reasons that we will refer to in the context of this research. By official control institutions, we mean the police, security agencies, judiciary, and prisons, which are an essential part of official state institutions and play a vital role in maintaining security, order, and law enforcement. The state of these official institutions concerned with official control in Libya has become characterized by weakness and fragility, which fundamentally suffer from structural problems in their formation over time, which contributed to undermining their role in society.The question that arises is whether the transformation that occurred during the popular uprisings in Libya, which resulted in a drastic change in the entire political system, had implications for both official and unofficial control methods, and how these implications affected the course of political, economic, social, and cultural life, which requires observation, description, and analysis of their implications and effects on the individual and societal levels.The paper discussed the

following main topics: shedding light on official control methods, their definition, importance, types, and objectives, then referring to the state of transformation in Libyan society and the changes that affected official control methods from a sociological perspective, which led to an imbalance in the state of security and its effects. Therefore, we took an anticipatory look that may help Libyan planners in drawing up security, social, and economic policies in the country.

Keywords: Social change, paths of change, official control, social control, institutionalization, transitional justice, arms proliferation, anomie, human development, democratic transition.

المقدمة:

يتبلور مفهوم التغير السياسي في التحولات التي تحدث في الهيكل السياسي لدولة أو مجتمع ما، ويمكن أن تتضمن تلك التغييرات النظام السياسي كله، وهو ما يعرف التغير الجذري، أو تتضمن تغيرا جزئيا من خلال إدخال إصلاحات جزئية داخل النظام، مثل القوانين أو السياسات العامة، وهي ما تعرف بالتغيرات الداخلية، التي تهدف إلى تحقيق الإصلاح من وجهة نظر وظيفية.

ومن المهم ملاحظة أن التغير السياسي لا يحدث بشكل عفوي ومستقل، بل يتأثر بشكل كبير بالتغيرات التي تحدث في المجتمع. فعلى سبيل المثال، إذا كان المجتمع يتحرك نحو الديمقراطية والحرية، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى ضغوط لإجراء تغييرات سياسية تعكس هذه الاتجاهات. وعلى الجانب الآخر إذا كانت هناك تحولات اجتماعية كبيرة، مثل: الهجرة الكبيرة، أو الانتشار السريع للتكنولوجيا، فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تحولات سياسية مختلفة، في محاولة للتكيف مع هذه التغييرات.

وعلى الرغم من أن التغيير السياسي هو الذي يقود إلى التغيرات الاجتماعية، فإن كلا منهما يتأثر بالآخر بشكل كبير، وقد يتأثرا بعديد من العوامل الأخرى، مثل الاقتصاد، والثقافة، والتاريخ، والجغرافيا، والدين، والتكنولوجيا، والعلاقات الدولية، وغيرها؛ لذلك فإن فهم التغير السياسي وعلاقته بتغير المجتمع يتطلب التفكير في عديد من العوامل المختلفة التي تؤثر على الحياة السياسية والاجتماعية.

أصبح التغير اليوم سُنّة كونية تخضع لها جميع مظاهر الكون، ولعلنا نراه واضحا في مسيرة وحركة المجتمعات نحو الانتقال من حالة إلى أخرى، هذه الحركة تسير في اتجاهات عدة، فلا يمكن تصور أن للتغير اتجاها واحدا، بل إنه يسير بحسب الظروف السياسية والمجتمعية، وكذلك المتغيرات الدولية في عالم اليوم الذي يتصف بسرعة التغير.

ولعل الحديث عن حالة التغير السياسي الجدري الذي حدث في ليبيا وفقا لما يُعرف بانتفاضات الشعوب العربية، التي تمثل مسيرة تحول هذه المجتمعات من خلال التغير السياسي الحاصل في أنظمة الحكم، التي شملها تغيرات في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كان لزاما أن يتبعه تحول في جوانب الحياة المختلفة لصالح تحسين حياة المواطن، وحصوله على قدر من حقوقه السياسية والحريات العامة التي كفلتها له الشرائع الدينية، وقوانين حقوق الإنسان الوضعية على المستوى الإنساني. غير أن للتغير الاجتماعي مسارات واتجاهات متعددة يمكن قراءتها من خلال نوع التغيير الحاصل وحجمه، وليس بالضرورى أن يكون مسار التغير في اتجاه خطي إلى الأمام، فقد يكون تقهقريا، أو دائريا يرجع إلى النقطة التي انطلق منها ..الخ

ولعل من بين ما نتج عن التحولات السياسية في المجتمع الليبي ضعف مؤسسات الضبط الرسمي في دورها المناط بها نتيجة مجموعة من العوامل والأسباب، وسوف نشير إليها في ثنايا هذا البحث. ونقصد بها الشرطة والأجهزة الأمنية والقضاء والسجون، وهي جزء أساسي من مؤسسات الدولة الرسمية، وتلعب دورًا حيويًا في الحفاظ على الأمن والنظام وتطبيق القانون.

إن حالة هذه المؤسسات الرسمية والمعنية بالضبط الرسمي في ليبيا أصبحت تتصف بالضعف والهشاشة، وهي في أساسها تعاني من مشكلات بنيوية في تكوينها منذ زمن، ما ساهم في تقويض دورها في المجتمع.

السؤال الذي يُطرح في هذا المقام: إن التحول الجدري خلال الانتفاضات الشعبية في ليبيا والذي نتج عنه تغير النظام السياسي بكامله، هل كان له تداعيات على صعيد وسائل الضبط الرسمي وغير الرسمي؟

وما أثر هذه التداعيات على مجريات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأثارها على الصعيد الفردي والمجتمعي؟ الأمر الذي يتطلب ملاحظة هذه التداعيات وتوصيفها وتحليل مكنزماتها.

من خلال هذه الخلاصة سعينا في هذه الورقة البحثية إلى تناول بعض العناوين الفرعية، محاولين تسليط الضوء على وسائل الضبط الرسمي بتعريفها، وذكر أهميتها وأنواعها وأهدافها، ثم الإشارة لحالة التحول في المجتمع الليبي، وما نجم عنه من تغيرات تأثرت بها وسائل الضبط الرسمية من وجهة نظر سوسيولوجية، وما نتج عنه من اختلال في حالة الأمن وأثار هذا الاختلال،

وختم البحث بخاتمة وضع فيها ملخص يتضمن نظرة استشرافية قد تساعد المخطط في رسم السياسيات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

مفهوم التغير السياسي وعلاقته بالتغير الاجتماعي:

التغير سُنة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون وشؤون الحياة، ولا شيء يبقى على ما هو عليه. حيث يقول الفيلسوف اليوناني، هيراقليطس، إن التغير قانون الوجود، والاستقرار موت وعدم، وعبر عن فكرة التغير بجريان الماء، فقال: " أنت لا تعبر النهر الواحد مرتين، إذ أن مياها جديدة تجري من حولك أبدا". (حسين رشوان،51،1993). ويُعرف عبد الرحمن، ابن خلدون التغير بأنه الانتقال من حال إلى حال، حيث يقول "إنّ أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقرّ، إنّما هو اختلاف على الأيّام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الأفاق والأقطار والأزمنة والدول، سنة الله التي خلت في عباده" (عبد الرحمن ابن خلدون، 1985).

ويرى ولبرمت أن التغير " تحول هام في البنيات الاجتماعية" (أحمد الأحمر،25،2009). ويعني بالبنية الاجتماعية أنماط الفعل والتفاعل الاجتماعي.

ويشير التغير إلى تلك "العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية، أو في المؤسسات، أو التنظيمات، أو في الأدوار الاجتماعية، باعتبار أن المجتمع Société هو مجموعة مقعدة من العلاقات الاجتماعية لا يبقى

كمـــا هو، أي في حالة استقرار أو ثبات، ولكنـــه فـــي حالـــة دائمـــة مـــن الحركـــة والتطـــور المســـتمرة تماما، شأنه في ذلك شأن الكائنات الحية" (محمد الطنوبي،52،1996).

فالتغير ظاهرة طبيعية نجدها في كلّ مظاهر الحياة الاجتماعية، ما جعل بعض المفكرين وعلماء الاجتماع على القول بأنه لا توجد مجتمعات، وإنما الموجود تفاعلات وعمليات اجتماعية، تكون في تغير وتفاعل مستمر، فإذا ساد التغير الاجتماعي في جانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية، فمن الصعب إيقافه؛ لأن النظُم الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي يتصفان بالترابط والتساند الوظيفي. وتعدّ التقنية (التكنولوجية) من عوامل التغير الاجتماعي في المجتمع كالإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، إذ أدت إلى تغيير في عقليات الأفراد والجماعات ونفوسهم في المجتمعات المختلفة، فصار التغير الاجتماعي في الوقت المعاصر اعتياديا وسريعا؛ نتيجة إلى تسارع وتيرة الاختراعات التقنية في وسائل الاتصال في عصرنا الحالي. ولا شك أن الثورة أحد عوامل التغير في المجتمعات، وما ينتج عنها من تغير جدري في النظام السياسي الذي يتبعه تغير الأنظمة الفرعية الأخرى، والتي تعمل على استبدال المفاهيم والنظم بأخرى جديدة تتوافق مع نوع هذا التغير وحجمه وأهدافه، وليس كل تغير جدري ينجح في ذلك، فالأمر يتوقف على ظروف مجتمعية تتعلق بثقافة المجتمع نحو التغيير والمغزى منه، إلى جانب مدى استعداد المؤسسات السياسية والاقتصادية على ترجمة هذا التغير إلى برامج واقعية تعكس مبادئ التغير وأهدافه مثل قيم الحرية والعدالة والديمقراطية.

وكما أشرت في مقدمة هذه الورقة بأن التغير السياسي يعني التحولات التي تحدث في الهيكل السياسي لدولة أو مجتمع ما. ويمكن أن تتضمن تلك التغييرات النظام السياسي كله، وهو ما

يصطلح عليه بالتغير الجذري، أو تتضمن تغيرا جزئيا في الحكومة أو القوانين أو السياسات العامة، وهو ما يعرف بالتغيرات الداخلية؛ أي في داخل النظام نفسه، والتي تهدف غلى تحقيق الإصلاح.

وقد يؤدي التغير السياسي إلى تحولات اجتماعية إيجابية، وهذا يعتمد على طبيعة التغيير السياسي وكيفية تنفيذه، على سبيل المثال:

- قد يتضمن التغيير السياسي إصلاحات اجتماعية واقتصادية واعدة، مثل زيادة فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية والعدالة الاجتماعية وغيرها.
- قد يتم بشكل ديمقراطي وشفاف ويحترم حقوق الإنسان، فيؤدي إلى زيادة الحريات الفردية وتعزيز المشاركة السياسية، وتعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة،
- قد يؤدي التغيير السياسي إلى تحولات اجتماعية إيجابية من خلال تعزيز الوحدة والتضامن الوطني وتعزيز الهوية الوطنية والتعاون الدولي، أو من خلال تحسين البيئة السياسية والاجتماعية للمرأة والشباب والأقليات العرقية وغيرها.

لذلك، فإن التغيير السياسي الذي يركز على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والحقوق الإنسانية وتعزيز المشاركة الديمقراطية يمكن أن يؤدي إلى تحولات اجتماعية إيجابية ويساعد على بناء مجتمع أكثر استقرارًا وتعاونًا وتنميةً.

غير أن للتغير السياسي أثارا سلبية كذلك، وهذا يعتمد على طبيعة التغيير السياسي وكيفية تنفيذه، فعلى سبيل المثال: إذا كان التغيير السياسي نتج عنه انتهاكات لحقوق الإنسان، فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تحولات اجتماعية سلبية، مثل زيادة التمييز والعنصرية والإقصاء والعنف والفقر وغيرها، كذلك التغيير السياسي الذي يتم بشكل غير ديمقراطي وغير شفاف، قد يؤدي إلى عدم

الاستقرار السياسي والاجتماعي وزيادة الانقسامات والصراعات في المجتمع وضعف مؤسسات الدولة الرسمية ولعل من بينها ضعف مؤسسات الضبط الرسمي (رمضان يلردم وآخرين،2021).

ومن الجدير بالذكر أن التغيير السياسي الذي يتم بشكل جذري وسريع، قد يؤدي أيضًا إلى تحولات اجتماعية سلبية، حيث قد لا يتمكن المجتمع من التكيف بشكل كافٍ مع هذا التغيير، وقد يتعرض لصدمة اجتماعية ونفسية.

ماذا يعني الضبط الاجتماعي الرسمي والغير الرسمي؟

إن مفهوم الضبط الرسمي يشير إلى الإجراءات والقوانين التي تفرضها الحكومات والهيئات الرسمية للحفاظ على النظام والأمن والسلامة العامة في المجتمع، في حين يشير الضبط الاجتماعي إلى مجموعة من القيم والمعايير والتصرفات التي تتوقعها المجتمعات من أفرادها، والتي قد تؤثر على سلوك الأفراد وتوجهاتهم من خلال القيم الاجتماعية التي تعارف عليها المجتمع(دفتر مخبر التغير الاجتماعي،2007)

على الرغم من أن الضبط الرسمي والضبط الاجتماعي يختلفان في طبيعتهما وأساليبهما، فهما يتقاطعان مع بعض في أغلب الأحيان، ويتكاملان في تحقيق الأهداف المشتركة للحفاظ على النظام والسلامة في المجتمع، فعلى سبيل المثال يمكن للضبط الاجتماعي أن يشجع الأفراد على الالتزام بالقوانين واللوائح، وهذا يخفف من الحاجة إلى تطبيق الضبط الرسمي وفرض العقوبات على المخالفين.

ومن ناحية أخرى، يمكن أن يساعد الضبط الرسمي في تبيان الحدود القانونية وتوضيح التصرفات التي يمكن أن يعاقب عليها، وهذا يساعد على تعزيز الضبط الاجتماعي وتحفيز الأفراد

على الالتزام بالسلوكيات المقبولة والمتوافقة مع القوانين واللوائح في المجتمع؛ لذلك يمكن القول بأن الضبط الرسمي والضبط الاجتماعي يتعاونان فيما بينهما لتحقيق الأهداف الاجتماعية والقانونية في المجتمع، فالعقوبة في الضبط الرسمي إصلاحية، بينما العقوبة في الضبط غير الرسمي انتقامية؛ نتيجة لما يسببه الفعل الإجرامي من قلق في الوجدان الجماعي لإفراد المجتمع.

ويمكن تصنيف مظاهر أو أشكال الضبط الرسمي في: جهاز الشرطة والجيش للحفاظ على الأمن والنظام في المجتمع، الهيئات الرسمية للتحقق من جودة المنتجات والخدمات وضمان سلامة المستهلكين، تطبيق القوانين المدنية والجنائية لمعاقبة المجرمين وحماية المواطنين، إلى جانب تطبيق القوانين المرورية وفرض الغرامات على المخالفين.

أما فيما يخص مظاهر الضبط غير الرسمي فتتمثل في الالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية التي تعزز السلوك الإيجابي في المجتمع، وكذلك الالتزام بالتقاليد والعادات الاجتماعية التي تؤدي إلى الاستقرار والتعايش السلمي بين الأفراد، ودعم العائلة والزواج والحفاظ على العلاقات الاجتماعية الإيجابية، وتقديم المساعدة للمحتاجين والمتضررين والمرضى والمسنين والأيتام والفقراء والمهمشين الذي يقابله في الدين الإسلامي قانون التكافل الاجتماعي.

من الأهمية بمكان أن يتعاون الضبط الرسمي والضبط الاجتماعي في تحقيق الأهداف المشتركة، على سبيل المثال، يمكن للضبط الرسمي تنظيم الحملات الإعلامية والتثقيفية لتعزيز الضبط الاجتماعي وتحفيز الأفراد على الالتزام بالسلوكيات المقبولة في المجتمع، كما يمكن للضبط الاجتماعي تشجيع الأفراد على التعاون مع السلطات الحكومية والالتزام بالقوانين واللوائح

المفروضة، ما يخفف من الحاجة إلى تطبيق الضبط الرسمي وفرض العقوبات على المخالفين. (هنية القماطي،1991).

تأثير التغيّر السياسي على وسائل الضبط الرسمي:

عند حدوث التغير السياسي الجدري في المجتمع دون استعداد له، ودون تهيئة المناخ الاجتماعي والثقافي وتعديل السلوك بما يتناسب مع تلك التحولات، ودون إيجاد مؤسسات سياسية داعمة ومتفاعلة مع طبيعة التغير من شأن ذلك كله أن يعمل على إحداث تأثيرات على الآتي:

1. القانون: يمثل القانون الضبط الرسمي الأساس في المجتمعات، ويقوم بتنظيم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات والحكومة، وتتأثر قوانين المجتمع بالتغيّرات السياسية؛ إذ قد تتغير التشريعات والأنظمة القانونية بناءً على تغيرات في النظام السياسي والحكومة، (محمد الجازوي،1990). وهذا لم يحصل في واقع التجربة الليبية فيما يخص الإصلاحات القانونية اللازمة بعد التغير في النظام السياسي.

2. الإعلام: يشكل الإعلام وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي، حيث يساعد على تشكيل الرأي العام ونشر الثقافة والقيم، وقد يتأثّر الإعلام بالتغيرات السياسية على سبيل المثال، إذ قد يتغير القانون المتعلق بحرية الصحافة والإعلام بناءً على التغيرات السياسية والحكومية.

الملاحظ من خلال التجربة الليبية أن جزءا من الإعلام كان وسيلة لتأجيج الصراعات وإثارة الأحقاد ما بين الأفكار والجماعات والمناطق .. الخ، كما أن فشل الحكومات المتعاقبة في إلزام الإعلام الرسمي والرقمي بمعايير، وضبط المخالفين عن طريق المؤسسات الأمنية الضبطية، كان له أثر سلبي على المناخ الأمني نتيجة لعدة عوامل وأسباب، من بينها إنشاء قنوات إعلامية خارج

حدود الوطن يتم تمويلها من بعض الدول الأجنبية الضالعة في استمرار حالة الفوضى وعدم الاستقرار.

3. الأمن العام: يمكن أن يؤثر التغيّر السياسي على الأمن العام في المجتمع، فتتغير سياساته، والإجراءات الأمنية، فمثلا عندما يتغير النظام السياسي من نظام فردي شمولي دكتاتوري إلى نظام مدني ديمقراطي يحتاج ذلك إلى تغير في العقيدة الأمنية، فبدلا من حماية رأس الهرم (الحاكم) كما كان سائداً في النظام الفردي، تتغير العقيدة الأمنية الجديدة إلى حماية الشعب وحماية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وما يقع على الأمن يقع على الجيش من وجوب تغيير العقيدة العسكرية بناءً على التغيّرات السياسية، وهذا الأمر لم يحدث في ليبيا ما بعد الثورة. (مراد أصلان، 2020، 156، 157).

4. القيادات الدينية والاجتماعية: تلعب القيادات الدينية والاجتماعية دوراً مهماً في الضبط الاجتماعي، ويمكن أن يتأثّر دورهم بالتغيّرات السياسية إذ قد تختلف سياسات وتوجّهات الحكومات تجاه الدين والقيادات الدينية بناءً على التغيرات السياسية، وقد حدثت تغيرات غير مرغوب فيها في التجربة الليبية كاستخدام القبيلة وخاصة في مناطق خارج العاصمة طرابلس، وأصبح توظيفها مُعول لهدم المبادئ والشعارات التي جاء بها التحول السياسي، مما ساهم في انتشار الفساد بتدخلها في إدارة شؤون المؤسسات العامة بما فيها المؤسسات الأمنية والجيش (عبدالله عبدالرحمن،1998).

إن حالة التغير الحاصل في المجتمع الليبي كان ولا يزال يفتقد إلى القواعد الرسمية الحاكمة من خلال المؤسسات السياسية والأمنية الفاعلة، التي تحتاج إلى مزيد من الجهد على صعيد العمل

الفني والسياسي والأمني حتى يكون لها السيطرة على الأوضاع الأمنية المنفلتة نتيجة انتشار السلاح.

كما أن بعض المؤسسات الأمنية تعاني من حالة الفساد الإداري ومن بينها قبول واختيار عناصرها البشرية للعمل، والذي يفتقد للشفافية من خلال الكفاءة والتخصص والخبرة والنزاهة وحسن السيرة والسلوك، فأصبحت المؤسسات الأمنية والشرطية والعسكرية ملجأً لكل من يبحث عن عمل ولم يجده, وتحولت بعض الأجهزة الأمنية إلى (مليشيات)، تسيّر بهوى آمرها ومصالحه ونزاعاته، وتتعارض أعمالها مع المصلحة العامة للدولة، فكانت أداة لانتهاك حريات كثير من المواطنين والأجانب، وهذه الظاهرة ليست وليدة اليوم بل كانت حاضرة منذ حدوث الانتفاضة الشعبية التي غيرت النظام السياسي، وصارت اليوم جلية وواضحة، ما ساهم في حالة الهشاشة التي تهدد أمن المجتمع واستقراره، وضعف المؤسسات الرسمية وتعرضها للفساد والاستغلال والتلاعب، الذي نتج عنه تراجع الثقة في هذه المؤسسات لعدم التزامها بالقوانين والأنظمة المعمول بها واللوائح والقرارات التي تحكمها، وانصياعها (للشخصنة) وللتدخلات الخارجية.

وبالتالي يمكن القول أن حالة الهشاشة قد تؤثر على وسائل الضبط الرسمي في الدولة، فتتأثر الشرطة بالفساد والتعسف والانتهاكات لحقوق الإنسان والبطالة المقنعة، كذلك يمكن للقضاء أن يتأثر بالتدخلات السياسية، وعدم الالتزام بالمعايير القانونية والأخلاقية، والتهاون في العمل والبت في القضايا، والخوف من ردود الأفعال المختلفة، ويمكن أن تتأثر السجون بالازدحام وسوء المعاملة وعدم توفير الخدمات الأساسية للسجناء وغياب برامج التوعية وإعادة التأهيل، باعتبار أن السجن مؤسسة إصلاح وتأهيل، ويمكن أن تتأثر بانتشار السلاح خارج مؤسسات الدولة، التي من

المفترض أنها تحتكره من أجل إرساء الأمن، فمن الواجب على الحكومة تحسين مستوى الأمن والنظام والعدالة ويعينها على ذلك المجتمع الدولي بالعمل على تحسين وتعزيز مؤسسات الدولة الرسمية وتوفير الدعم المالي والتقني والتدريب والرصد والتقييم لهذه المؤسسات، وتعزيز الشفافية والمساءلة وتطوير النظام القانوني والتشريعات المتعلقة بهذه المؤسسات، وتعزيز ثقافة النزاهة والمسؤولية لدى الموظفين في هذه المؤسسات؛ ويجب أن تأخذ السلطة السياسية التنفيذية في ليبيا بعين الاعتبار التغيّرات السياسية وتأثيرها على وسائل الضبط الرسمي والاجتماعي وتحاول أن تتكيّف مع هذه التغيّرات وتطوّر تلك الوسائل وفقا للمستجدات السياسية والاجتماعية بحيث يسير التغير السياسي الحاصل في الاتجاه المطلوب ويحقق الاستقرار والتطور المأمولين.

العدالة الانتقالية ضرورة لتحقيق الأمن والاستقرار:

قبل فهم حجم التحديات المجتمعية في ليبيا ومعالجة قضايا التغير السياسي وما تبعه من أزمات ومحطات مختلفة انعكست على حالة الوضع الأمني بسبب ضعف مؤسسات الضبط الرسمي، كان لابد من فهم التحديات التي تواجهها عملية تطبيق العدالة الاجتماعية التي تُعرف بالعدالة الانتقالية في أدبيات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والمتمثلة في جرائم وقعت قبل وخلال مرحلة الانتفاضة والانتهاكات التي وقعت بعدها، وكذلك النزاعات القبلية والحروب التي أُشعلت من أجل السلطة والانتشار الواسع للسلاح.

لا تزال هذه الأحداث عالقة في الذاكرة الاجتماعية والسياسية الليبية، ولا زال الشعب يعاني تبعاتها إلى يومنا، والدليل على ذلك لا يزال البحث عن المقابر الجماعية مستمرا ولم يتوقف، وهذه تحديات تعيق حالة التقدم على مستوى التحول الديمقراطي والمشاركة المجتمعية من جهة، وتزيد

من هشاشة الوضع الأمني وضعفه وتدني مستوى مؤسسات الضبط الرسمي وكفاءتها من جهة اخرى.

إن ارتكاب انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان بسبب ثقافة متجذّرة قائمة على الحصانة والإفلات من العقاب لا يزال هذا الإرث يجد سبيله إلى الثقافة الليبية، حيث تبدو الحصانة واضحةً فيما يتعلق ببعض الأعمال المرتكبة بحق الأفراد والجماعات؛ لذلك فإن أحد العناصر الحيوية في هذه الفترة الانتقالية هو حتماً بناء ثقافة المساءلة والمحاسبة على الجرائم السابقة والحالية، والمستقبلية أيضا، التي لا بد من تطبيقها بغض النظر عن الانتماءات السياسية والفكرية والمناطقية، وهذا بدوره تحدٍّ كبير لمؤسسات الضبط الرسمي، فهو يؤسس لمناخ يسوده الأمن، سينعكس بشكل إيجابي على الوضع الأمني العام في المجتمع الليبي، ويُجذّر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان، باعتبار أن الأمن حق مكفول لكل مواطن.

إن المصالحة الوطنية تعتبر اليوم تحدٍّ سياسي ومجتمعي ومطلب كبير ومُلحّ من أجل تحقيق الاستقرار ولكي يعم الأمن والسلام، ولكن الجميع يدرك أنه لا يمكن بناء جسر تصالحي ما لم تكن العدالة الانتقالية حاضرة، فهي الحلقة التي تعبر هذا الجسر نحو بناء مصالحة حقيقة سياسية واجتماعية من منطلق أن " العدالة الانتقالية تشمل النطاق الكامل للعمليات والآليات المرتبطة بمحاولة المجتمع مواجهة الانتهاكات واسعة النطاق التي تم ارتكابها في الماضي بشكل يضمن المساءلة وخدمة العدالة" (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة،2004). وتحقيق ذلك يتطلب وجود مؤسسات ضبط رسمي فاعلة وقوية حتى تعمل على تحقيق العدالة الانتقالية التي يمكن بها ومن خلالها العبور إلى حالة المصالحة الوطنية التي تقود المجتمع إلى حالة الاستقرار الحقيقي.

انتشار السلاح غير المرخص يقوض عمل مؤسسات الضبط الرسمي:

يعتبر انتشار السلاح وضعف جهاز الأمن والشرطة معادلة عكسية، فكلما انتشر السلاح الناري غير المرخص بين المواطنين في ظل غياب الوعي الأمني، ضعف جهاز الشرطة، والعكس هو المأمول. فضعف الشرطة وانتشار السلاح خارج مؤسسات الضبط الرسمي يشكلان خطرًا كبيرًا على الأمن والاستقرار في المجتمع. فإذا كان هناك عدد كبير من الأسلحة غير المرخصة بين أيدي عامة الشعب، فإن ذلك يزيد من خطر حدوث جرائم العنف والجرائم المتعلقة بالمخدرات والجرائم الأخرى التي تتطلب استخدام الأسلحة، والشاهد على ذلك حالة المجتمع الليبي من خلال إحصائيات الجرائم التي ينشرها التقرير السنوي للجريمة بوزارة الداخلية، أو عن طريق استطلاعات الرأي للمواطنين عن حالة الأمن وأسبابها.

نلاحظ في الشكل رقم (1)، من خلال سؤال الشباب الليبي عن طريق مسح اجتماعي على المستوى الوطني عن أهم العوامل التي تساهم في حالة عدم الاستقرار، كان انتشار السلاح – حسب ما يعتقدون– العامل الرئيس في حالة عدم الاستقرار في البلاد بنسبة أكثر من 96% من نسبة الإجابات المتحصل عليها.

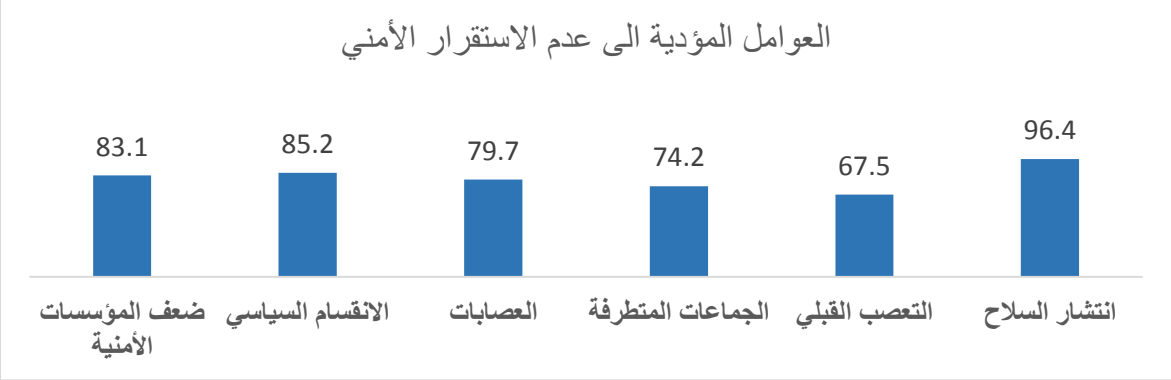

المصدر: المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي 2022

إن انتشار الأسلحة في ليبيا ما بعد الثورة يشكل تحدياً كبيراً للأمن والاستقرار في البلاد بشكل عام وعلى مؤسسات الضبط الرسمي بشكل خاص، ويتطلب حلولاً سياسية وأمنية شاملة لمواجهته.

ولم نتحصل على أرقام دقيقة بحجم السلاح غير المرخص والموجود لدى الخواص، لأن الأسلحة في ليبيا متاحة ومتنوعة، ويتم تداولها بشكل سري وغير شرعي في عديد من المناطق في البلاد، علاوة على ذلك فإن أغلب الأسلحة المتوفرة تتميز بأنها غير مسجلة وغير مرقمة، ما يجعل من الصعب تحديد عددها بدقة. وبشكل عام يمكن القول إن عدد قطع السلاح في ليبيا يظل غير معروف، وأنه يشكل تحدياً كبيراً للحكومة في محاولة السيطرة على الأوضاع الأمنية في البلاد.

ومن المهم الإشارة إلى أن وجود السلاح غير المرخص لدى الأفراد والجماعات يعد من المشكلات التي يمكن أن تسبب تفاقم بعض الأوضاع الاجتماعية والسياسية المضطربة، مثل الحروب والصراعات المسلحة والتمردات والفوضى الداخلية، وهذا أحدث بالفعل عديدا من الأحداث الدامية التي حصدت الآف الأرواح وخلفت كثيرا من حالات الإعاقة، إلى جانب الدمار والخسائر المادية في الممتلكات العامة والخاصة والبنية التحتية.

لذلك فإن الحفاظ على الأمن والاستقرار في المجتمع يتطلب تفعيل الإجراءات الأمنية اللازمة للسيطرة على انتشار السلاح غير القانوني، وتعزيز جهاز الأمن والشرطة، وتحسين كفاءته ومهنيته.

اختلال حالة التوازن وفشل المأسسة في مؤسسات الأمن والجيش:

يرى عالم الاجتماع إيميل دوركايم أن حالة التغير التي يمر بها مجتمع ما لم تؤدي إلى حالة من التضامن المجتمعي وتكامله، فهي تدل على وجود حالة مرضية ناتجة عن التغير الحاصل، بعد أن فقد فيها الشكل المتعارف عليه من الحياة السابقة، التي كانت في ظل نظام وقيم سياسية مختلفة إلى حد ما، فتسود حالة من عدم الاستقرار لفترات تختلف بحسب توافر ظروف استقرارها؛ نتيجة عدم فهم مكنزمات هذا التغير، التي تتطلب خلق حالة من التكيف مع الوضع الجديد (صلاح الفوال، 1991، 279).

في هذه المرحلة يحدث ما يسمى باختلال نسق القيم نتيجة حالة التغير، وما يتبعها من قيم ومفاهيم وسلوكيات جديدة، بصور مختلفة، غير التقليدية المتعارف عليها، التي لم يستطع بعضهم فهمها واستيعابها والتكيف معها، فتسببت في حالة من التضارب والتناقض مابين القيم القديمة والقيم الجديدة، إذ لم يعتد عليها كثير من الناس، ويجدها غيرهم من الأشخاص والجماعات بأنها غريبة، ولا تصلح لحالة الاستقرار التي اعتادوا عليه وفقا لطبيعة النظم السالفة، التي وجدوا في ممارستها نوعا من الراحة والقبول. فيعتقد بعضهم أن العودة والحنين للماضي الذهبي أفضل من ارتياد المجهول، الذي لا يعرفون كنهه ونتائجه على المدى القريب والبعيد.

ونتيجة لحالة التضارب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الناتج عن حالة تغير النظام السياسي الذي تولدت عنه حالة من عدم الاستقرار في المؤسسات العامة، خاصة الأمنية، فضعف مستوى خدماتها وترهلت بالبطالة المقنعة، في المقابل ضعف حجم الإنتاجية فيها، وصارت توصف بالهشاشة على جميع المستويات، ولم نر خطة واضحة لمأسسة تلك المؤسسات العامة، التي تقوم

عليها السلطة السياسية والتشريعية في البلاد، أخذت منحى التنفيذ بشكل جاد وقوي (مراد أصلان،50،2020).

إن مأسسة المؤسسات وفقا لطرق ومبادئ الجودة التي تعمل على تحقيق حالة الإصلاح صارت اليوم ضرورة، لاختلال بعض القيم على مستوى بعض الأوساط الاجتماعية، الذي لم يكن وليد حالة ما بعد التغير السياسي وإنما هو قائم منذ عقود سابقة للتغير، ولكنه ظهر واضحا وجليا للعيان بعد أن أزيلت القيود وضعفت تلك المؤسسات الأمنية والشرطية التي تمثل وقتها وسيلة العقاب لمن يجاهر بالخروج عن تلك القيم، فقد يرى بعض الأفراد في المجتمع الليبي أن (سرقة الدولة حلال وسرقة المواطن حرام)، وهذا مثال يدل على اختلال نسق القيم عندهم، فيؤدي بدوره إلى انتهاك المعايير المجتمعية ويخرق القيمة القانونية، وينتج عنه بعض السلوكيات الإجرامية الذي تعمل على تقويض حالة الاستقرار في المجتمع لاسيما في ظل انتشار السلاح، فهؤلاء لا يفرقون بين النظام السياسي والوطن، وهذه عقبة كبيرة في طريق الإصلاح تحتاج إلى كثير من الجهد والعمل على مستوى نشر الوعي وثقافة حب الوطن من جهة، وإصلاح المؤسسات وخاصة منها الشرطية والأمنية والقضائية من جهة أخرى.

إن نظام المأسسة يحتاج إلى رؤية شاملة تقتضيها الحاجة وتشرعها المؤسسة التشريعية وتدعمها السلطات والهيئات القائمة على المتابعة والرقابة ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في البلاد، والعمل على إعادة إصلاح المؤسسات وفق نهج حقيقي وفاعل، من خلال التدريب وإيقاف نزيف الفساد الضارب في المؤسسة االضبطية واستخدام الإدارة الرقمية وتطبيق مبادئ الشفافية والعدالة بما يُمكّن من تجاوز تلك الأزمات.

والأَولى أن تعطى للمؤسسات العامة ذات العلاقة بالضبط الرسمي والقضائي والرقابي مكانة مهمة من حالة الإصلاح، فهي القاعدة الرئيسة التي يعتمد عليها في حالة الإصلاح الشامل، وبالتساوي معها يكون الإصلاح في منظومة التربية والتعليم بشكل عام حتى يمكن بناء نظام سياسي مدني قائم على الديمقراطية والعدالة والحريات ينعم فيه المواطن بالأمن ويزدهر فيه الاقتصاد ويزداد تبعا لذلك الدخل القومي للبلاد.

حالة المعيارية نتيجة التغير السياسي:

تحدث حالة التغير السياسي تبدلا في حياة الأفراد والجماعات في المجتمع أحيانا، وتتصف بالسرعة، الأمر الذي لا يسمح بمعرفة مظاهر هذا التغير، وكيفية التكيف معه؛ نتيجة لقلة الاستعدادات له، ويمكن أن نشير إلى تلك الحالة من وجهة نظر سوسيولوجية بحسب النظرية المعيارية في علم الاجتماع.

وهي نظرية اجتماعية تشير إلى أن القيم والمعايير تؤثر على حالة التغير الاجتماعي، وهي عوامل محفزة لحدوثه، فيتم تحديث هذه القيم والمعايير بمرور الوقت بحسب تغير الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. كما تؤكد نظرية دوركايم على أن القيم والمعايير الاجتماعية تلعب دورا حاسما في حالة التغير الاجتماعي من حيث انعكاسها على سلوك الأفراد وعلاقاتهم الرسمية وغير الرسمية، والأمر ذاته يقع على المؤسسات في المجتمع، ويقول إيميل دوركايم إن القيم هي المعايير التي تحكم التصرفات البشرية وهي تتأثر بذات بالظروف الاجتماعية والتاريخية، وقد وصفها بالضمير الجمعي (صلاح الفوال، 275).

ويمكن أن يؤدي تغير القيم والمعايير إلى تغيرات في سلوك الأفراد في المجتمع ويؤدي بذلك إلى تغير الثقافة والقيم والمعايير الاجتماعية المتعلقة بالعمل والمال، وإلى تحولات في النظام الاقتصادي وشكل التجارة، على سبيل المثال: التوسع في منح الحريات الشخصية قد يلحق خطرا على حرية الآخرين في المجتمع، ويحد من وظيفة مؤسسات الضبط الرسمي، حيث إن السلوك الاجتماعي المنحرف أو الضار يكون –وفقا لما يعتبره بعض الأفراد– حقا مكتسبا، ونوعا من الممارسة للحريات الشخصية.

وبهذا يعدّ دور القيم والمعايير الاجتماعية مهما جدا في فهم حالة التغير الاجتماعي في المجتمع وفي تحديد اتجاهاته، وتشير النظرية المعيارية إلى أن هذه القيم والمعايير تتغير بشكل مستمر، وأنها تتأثر بشدة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يمر بها المجتمع.

المعيارية أو (الأنومي) عند إيميل دوركايم:

إن مفهوم الأنومي أو المعيارية عند دوركايم هو "اللاقانون واللانظام واللاقاعدية، وتعبر جميعها عن حالة اختلال التركيب الذي يؤدي إلى حالة اللانظام أو اللاقانون، وإلى افتقار مفهوم السلوك إلى القاعدة أو المعيار التي يمكن بها وبناءً عليها قياس أو تمييز السلوك السوي النمطي عن السلوك الغير سوي اللانمطي" (مصطفى كاره،242،1985).

ففي حالة انتشار اللامعيارية في مجتمع من المجتمعات تطرأ حالة من الصراع والتناقض بين العلاقات والقيم الاجتماعية، وبالتالي فإن اللامعيارية تعني فقدان القيم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية للقيم، وفي ظل انتشارها تصاب القوانين والقيم والأعراف في المجتمع بالضعف والوهن وتفتقد للقاعدة أو المعيار التي تعتمد عليه؛ بسبب عدم القبول بها، والقناعة بها، وكما يرى دوركايم

أن هذه الظاهرة تؤدي إلى قلق اجتماعي وتؤثر في المجتمع، وتنعكس بدورها على الفرد فيدخل في عزلة عن مجتمعه ومحيطه الاجتماعي، وينتج عنها ضعف مفعول الوسائل المتبعة في عملية الضبط الاجتماعي، وقد يلاقي الأسوياء صعوبة في تحقيق حاجاتهم وتلبيتها، وبالتالي يسود بينهم الشعور بالغربة وعدم التوافق مع متطلبات الحياة في الوسط الاجتماعي عامة وبين أعضاء الجماعة خاصة (مصطفى كاره، 1985، 243).

تحدث كل هذه الأعراض نتيجة لحالة التغير الاجتماعي السريع الذي لا يسمح بقبول القيم الجديدة التي جاء بها وفهمها؛ نتيجة عدم الاستعداد لها، والتناقض مابين القديم منها والجديد الذي لا يعرف مضمونه، فالإنسان دائما يتخوف من الجديد، ويحن إلى القديم الذي تعوّد العيش فيه بكل راحة وطمأنينة، وهذا لا يعني بأن الجديد سيء، ولكن حصول التناقض وسرعة حالة التغير وعدم الفهم وعدم الاستفادة من الوضع الجديد يسبب حالة من التشتت وعدم التكيف مع الوضع الجديد، ما أدى إلى فقدان التوازن أو اختلاله (مصطفى التير،223،222،1990).

الجريمة والنظام الاجتماعي:

إن التساؤل الذي يمكن طرحه هنا: هل الانحراف والجريمة هو الثمن الذي يجب أن يدفعه المجتمع عندما يمنح الحرية لعدد من الأشخاص غير منصاعين لوسائل الضبط الرسمي وغير الرسمي؟

يعتبر الإجرام والفساد ذا كلفة كبيرة في مسيرة نهضة الشعوب والمجتمعات.

إن الإجابة المثلى على هذا التساؤل لابد أن تكون بالنفي، فإن التشدد في مكافحة السلوك المنحرف في جميع حالاته وأنواعه ينبغي أن لا تتحول بأي حال من الأحوال إلى سياسة القمع

والقهر اتجاه الأنشطة الاجتماعية الأخرى، والميادين كافة. وقد تكون السياسيات الاجتماعية العامة أقرب إلى الصواب عندما يتم الجمع بين الحريات الشخصية من جهة، وقيم العدالة الاجتماعية والمساواة من جهة أخرى.

وفي المجتمعات التي لا يطبق فيها مفهوم الحرية، يشعر فيها كثير من الناس بأن حياتهم أصبحت تفتقر إلى المعنى والاكتفاء، وقد يتسرب السلوك المنحرف إلى قنوات أخرى، ويتسبب في نتائج اجتماعية مدمرة (أنتوني غدنز،306،2005).

ويشير السلوك المنحرف إلى الأفعال التي تخالف المعايير التي يقرها العرف العام في المجتمع، فمفهوم الانحراف يتغير من وقت إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، بل أن ما يعتبر سلوكا سويا في سياق ثقافي ما، قد يوصف بأنه منحرف في سياق ثقافي آخر، ومفهوم الانحراف أوسع من مفهوم الجريمة التي تشير إلى السلوك أو التصرفات المخالفة لنصوص القانون. كما أن تطبيق قاعدة الجزاء بشقيها الثواب والعقاب في المجتمع؛ لتعزيز المعايير الاجتماعية والقوانين، هي المعايير التي تحددها وتطبقها الحكومات عن طريق مؤسسات الضبط الرسمي (مصطفى التير،23،1990). وهنا نعرض شكل رقم (2)، الذي يوضح حجم التحديات الأمنية التي تواجه الشباب الليبي من خلال نتائج مجموعات الحوار مع عينة من الشباب الليبي شملت أغلب مناطق البلاد في سنة 2017.

الشكل رقم(3) يوضح اهم التحديات التي تواجه الشباب الليبي 2017

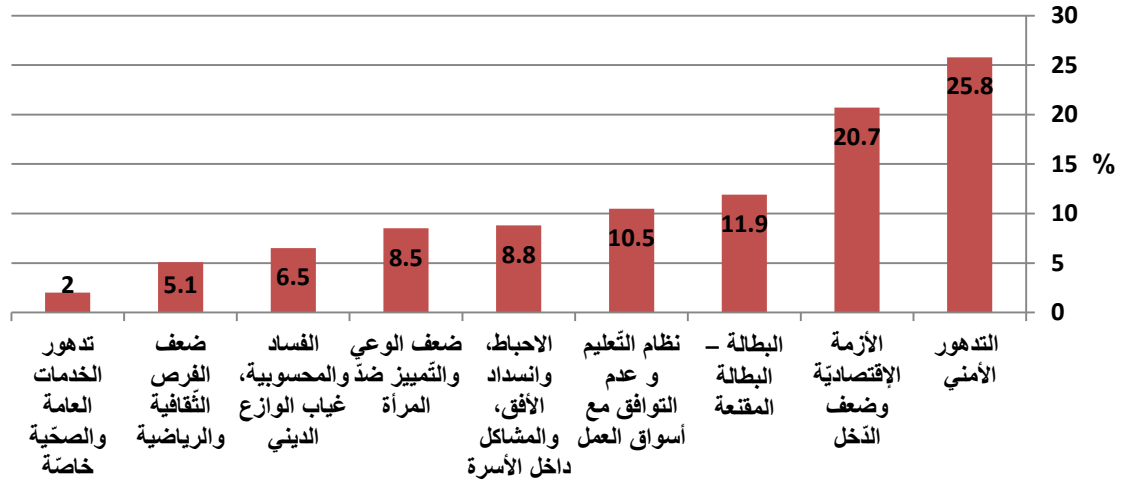

المصدر: صندوق الامم المتحدة للسكان مكتب ليبيا, نتائج مجموعات نقاش 2017

وتنظر النظرية الوظيفية في علم الاجتماع إلى الجريمة والانحراف باعتبارهما محصلة لحالة التأثيرات الهيكلية وغياب القيم الاخلاقية في المجتمع، حيث برز مفهوم اللامعيارية والضياع عند إميل دوركايم ليدل على حالة القلق وانعدام الهدف التي يترتب عليها انهيار الحياة التقليدية التي عرفها المجتمع سابقاً. وقد توسع روبرت ميرتون في مفهومه ليشمل ما يحس به الأفراد من الضيق والضغط النفسي عندما تتعارض القيم مع الضغوطات الاجتماعية (انتوني غدنز،307،2005)، وترفض فيها العصابات القيم العامة والسائدة في المجتمع وتستعيض عنها بقيم أخرى تعطي أهمية أكبر للانحراف والجنوح وعدم الامتثال لها من خلال الثقافة الفرعية، فهي تنمو كرد فعل من أفراد الفئات الدنيا لقيم الطبقة الوسطى (مصطفى التير،118،1990). ويمكن أن نلاحظ بعضا منها في المجتمع الليبي فيرى بعض أفراد العصابات بأن ((سرقة الدولة حلال بينما سرقة المواطن حرام)). ويتمثل في بعض القيم منها: (رزق حكومة ربي يدومه)، (إن لم تكن ذئبا أكلتك الذئاب)، (الغاية

تبرر الوسيلة).. إلخ. فعندما يتشرب بعض الأفراد مثل هذه القيم، ويجعلها منهاجا عمليا في حياته، فإن ذلك يدل على اختلال نسق القيم.

أما نظرية الوصم الاجتماعي فهي تفترض أن وصم شخص ما بالانحراف سيعزز سلوكه المنحرف، ويعطيه أهمية خاصة؛ لأنها ترى بأن السلوك الإجرامي لا يرجع إلى عوامل وأسباب فطرية أصيلة، ويرى أنصار هذا الاتجاه الكيفية التي يصار إليها في تعريف أنماط معينة من السلوك بأنها منحرفة، وأن هناك أسبابا تدعو إلى إطلاق هذه الصفة على جماعات معينة دون أخرى.

السيادة الداخلية للدولة مرتبطة بقوة الضبط الرسمي:

إن إحدى تعريفات الدولة حسب أدبيات العلوم السياسية تعني القوة، فقوة الدولة تتمثل في قدرتها على فرض سلطتها وسيادتها على أراضيها وعلى شعبها؛ ولتحقيق ذلك يجب أن تكون للدولة القدرة على فرض القانون وتطبيقه بشكل فعال على الجميع من خلال مؤسسات الضبط الرسمي، بما فيهم ذوي الوظائف العليا في الدولة والقادة السياسيين والعسكريين.

ويعد الضبط الرسمي أحد أهم وسائل تحقيق هذا الهدف فهو يساعد على تطبيق القانون والحفاظ على النظام والأمن العام داخل الدولة ويحافظ على حماية الحريات، وإذا كان الضبط الرسمي ضعيفًا أو غير فعال فإن الدولة لن تكون قادرة على فرض سيادتها وحماية مواطنيها وضمان استقرارها وأمنها، علاوة على ذلك فإن الضبط الرسمي يساعد على مكافحة الفساد، ما يُحسن من جودة الحياة في المجتمع، ويزيد من ثقة المواطنين في الحكومة والنظام السياسي؛ وبذلك

فإن تعزيز مؤسسات الضبط الرسمي وتحسين فعاليتها يعد أمرًا حاسمًا لتعزيز سيادة الدولة الداخلية وضمان استقرارها وأمنها واستقرار المجتمع.

الضبط الرسمي وعلاقته بنشر الثقة والطمأنينة بين أفراد المجتمع:

يمكن للضبط الاجتماعي أن يؤثر على الثقة بين الأفراد في المجتمع؛ فعندما يكون قويا ومؤثرا فإنه يساعد على بناء الثقة بين الأفراد وتعزيز الشعور بالانتماء إلى المجتمع، وهذا يترتب عن كونه مبنيا على القيم والمعايير العادلة والمتوافقة مع مصالح الجميع في المجتمع.

وعلى النقيض من ذلك فإذا كان الضبط الاجتماعي ضعيفا أو غير مؤثر، فهو يؤدي إلى تفكك المجتمع وتفشي الفوضى والجريمة والانعدام الأمني، ما يؤثر سلبا على الثقة بين الأفراد ويزيد من التوتر والصراعات في المجتمع.

ومما يجدر الإشارة إليه أن الضبط الاجتماعي يمكن أن يؤثر على الثقة بين الأفراد بشكل مباشر أو غير مباشر، فعلى سبيل المثال يمكن للضبط الاجتماعي المباشر أن يتضمن تحديد السلوكيات المقبولة وغير المقبولة في المجتمع، وتطبيق العقوبات على المخالفين، أما الضبط الاجتماعي غير المباشر فقد يتضمن تشجيع السلوكيات الإيجابية وتحفيز الأفراد على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والعملية، وعدم الرضا على من يخالف قواعد الضبط الرسمي بين أفراد الاسرة أو الجماعات المختلفة، وهذا من شأنه أن يساهم في بناء الثقة بين الأفراد في المجتمع.

ويمكن أن نشير إلى بعض الأمثلة على الضبط الاجتماعي المباشر وغير المباشر، إذ يتمثل الضبط الاجتماعي المباشر في الآتي:

- تطبيق العقوبات على المخالفين للقوانين واللوائح المفروضة في المجتمع.

- تحديد تحديد السلوكيات المقبولة وغير المقبولة في المجتمع، مثل السلوكيات الإجرامية والأخلاقية النابعة من تعاليم الدين أو تلك التي تمتد جذورها في الثقافة والعرف الاجتماعي في المجتمع.
- تحديد تحديد الشروط والمعايير اللازمة للحصول على الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة والعمل والنقل وغيرها.
- تنظيم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية والترفيهية للمجتمع، بهدف تعزيز العمل الجماعي والتفاعل الاجتماعي.

أما فيما يخص الضبط الاجتماعي غير المباشر يمكن الإشارة إليه في المظاهر الآتية:

- تشجيع السلوكيات الإيجابية والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والعملية، مثل أعمال التطوع والمساهمة في الأعمال الخيرية والتبرع بالدم.
- نشر الوعي والثقافة والتثقيف بالمواضيع الاجتماعية والصحية والبيئية وغيرها، بهدف تحفيز الأفراد على المشاركة الفعالة في المجتمع.
- تشجيع الأفراد على الالتزام بالقيم والمعايير الإيجابية في المجتمع، مثل الاحترام والعدل والمساواة والتعاون والتسامح.
- دعم الأسرة والتربية السليمة والتعليم الجيد الهادف بهدف تنمية الشخصية والقدرات الفردية والجماعية وكذلك نشر المعرفة والوعي (أحمد مليجى وآخرون،2002).

ويمكن أن يتعاون الضبط الاجتماعي المباشر والضبط الاجتماعي غير المباشر في تحقيق الأهداف المشتركة، على سبيل المثال، يمكن للضبط الاجتماعي المباشر تطبيق القوانين واللوائح المفروضة

في المجتمع، ويمكن للضبط الاجتماعي غير المباشر تحفيز الأفراد على المشاركة الفعالة في الأنشطة الاجتماعية ما يساهم في بناء المجتمع وتعزيز العمل الجماعي.

أهم الأساليب التي تحث على الالتزام بالقيم الإيجابية وتساهم في عملية نشر الأمن:

1. التربية والتعليم: يمكن توفير الدورات التدريبية وورش العمل والمحاضرات التوعوية للأفراد، بهدف تثقيفهم وتوعيتهم بأهمية القيم الإيجابية والتزامها، وهذا من الممكن أن يكون بدايته في مرحلة التعليم الأساسي، وتدخل تلك الدروس ضمن منهج التربية الوطنية أو مادة الأخلاق أو غيرها من المواد البديلة لهذه المادة.

2. النشاطات التي تساهم في تعزيز القيم الإيجابية: يمكن تنظيم الأنشطة والاحتفالات والمناسبات الخاصة بالقيم الإيجابية، كحب الوطن، والعمل من أجله، أو الاحتفال باليوم العالمي للسلام، بهدف تعزيزها وتذكير الأفراد بها.

3. الإعلام الرسمي والرقمي: يمكن استخدام وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، مثل الإعلانات والمنشورات والمدونات الإلكترونية، لنشر الوعي بالقيم الإيجابية التي تحترم مؤسسات الضبط الرسمي باعتبارها تعمل في خدمة المواطن وتحفيز الأفراد على الالتزام بها.

4. التحفيز والمكافأة: يمكن تحفيز الأفراد على الالتزام بالقيم الإيجابية، من خلال تقديم المكافآت والجوائز والتقدير للأفراد الذين يتميزون بالتزامهم بتلك القيم.

5. القدوة الحسنة: يمكن استخدام القدوة الحسنة، وذلك من خلال تحفيز الأفراد على اتباع سلوكيات الأشخاص الذين يتميزون بالتزامهم بالقيم الإيجابية.

6. الحوار والتواصل: يمكن استخدام الحوار والتواصل مع الأفراد، لتحفيزهم على الالتزام بالقيم الإيجابية – خاصة فئة الشباب– حيث تمثل هذه الشريحة في المجتمع الليبي ثلثي عدد السكان، وذلك من خلال إيجاد منصات حوارية تتيح النقاش عن أهمية تلك القيم وتوضيح الفوائد المرتبطة بالالتزام بها ويمكن الاستفادة من المنابر في المساجد من خلال الوعظ والإرشاد وخطب الجمعة (محمد حبيل،2017، 264).

تلك هي بعض الأساليب التي يمكن استخدامها لتحفيز الأفراد على الالتزام بالقيم الإيجابية، ويجب اختيار الأسلوب الأنسب بناءً على نوع المدينة أو المنطقة الجغرافية وخصوصيتها الثقافية.

كيفية المحافظة على التوازن ما بين الحرية الفردية والمصالح الاجتماعية:

للحفاظ على التوازن بين الحريات الفردية والمصالح الجماعية المشتركة، يجب أن تكون حدود ما بين عمل قوة الضبط الرسمي في البلاد والحريات العامة وفقا لحقوق المواطنة في دولة مدنية ديمقراطية، وذلك كالآتي:

1. تحديد الحقوق الأساسية للأفراد: يجب تحديد الحقوق الأساسية للأفراد بشكل واضح، مثل حق الحرية الشخصية وحق التعبير، وتعزيزها في الأنظمة والقوانين الرسمية.

2. تحديد الحدود اللازمة: يتعين تحديد الحدود اللازمة لحماية الحريات الفردية، وذلك عن طريق تحديد الحريات التي يمكن تقييدها بما يتوافق مع المصالح الجماعية والإنسانية الأساسية.

3. إقرار القوانين بشكل ديمقراطي: يجب إقرار القوانين بشكل ديمقراطي وذلك عبر المشاركة الفعالة للأفراد في صنع القرارات والمشاركة في العملية الديمقراطية.

4. مراجعة الأنظمة الرسمية: يتعين مراجعة الأنظمة الرسمية بشكل دوري للتأكد من توازنها بين الحريات الفردية والمصالح الجماعية وتحديثها وتعديلها عند الحاجة.

5. التوعية والتثقيف: يتعين توعية الأفراد بأهمية الحفاظ على التوازن بين الحريات الفردية والمصالح الجماعية، وتثقيفهم حول القيم والمبادئ التي يتوجب عليهم الالتزام بها وذلك عن طريق التعليم ووسائل الإعلام الرسمي والرقمي والتثقيف العام (طلحة كوسه، 187،2020ـ189ـ203).

إذن يجب العمل على تشجيع التعاون بين الأفراد والمجتمعات والحكومات لتحقيق التوازن بين الحريات الفردية والمصالح الجماعية، وذلك بمراعاة حقوق الأفراد وتحقيق المصالح الجماعية لتحقيق التنمية والازدهار في المجتمع في ظل سلطة رسمية لها مؤسسات ضابطة تلقى الاحترام من أفراد المجتمع وتعرف تلك المؤسسات حدودها وحرية المواطن وفقا لمبدأ الحقوق والواجبات المناطة بها.

خاتمة:

من خلال ما تقدم من معلومات وبيانات وأفكار متشعبة حول الموضوع ومساراته وجوانبه المتعددة، فقد حاولنا بشكل موجز تسليط الضوء على المقصود بالضبط الرسمي والضبط غير الرسمي ودورهما في المجتمع من خلال الحفاظ على حالة الأمن وتحقيق الاستقرار في ظروف مرت بها ليبيا ولا تزال؛ نتيجة للتغير السياسي الجذري الحاصل، إذ أن ما تمر به من منعطفات دموية مؤسفة ليس بالأمر الاستثنائي أو أنه غير متوقع، بل كان واردا وفق منظومة التفكير

والتحليل البنيوي لحالة الدولة من جهة، واتجاهات المجتمع من جهة أخرى، ومن خلال تجارب الدول والمجتمعات الأخرى عبر التاريخ، التي تعرضت لحالة التغير الجذري (الثورة).

وفي ظل مستوى متواضع من الاستعدادات والقبول بالتغيرات الحاصلة من حيث قيم الحرية والعدالة والديمقراطية في الثقافة العامة للشخصية الليبية، وافتقار المؤسسات الرسمية في الدولة لكفاءة العمل الوطني بشكل موسع لصالح الشعب، بدلا من العمل لصالح الحاكم، فإن سقوط الحاكم أحدث فوضى في تلك المؤسسات، ولعل من أهمها مؤسسات الضبط الرسمي الشرطة والأجهزة الأمنية والجيش والقضاء والسجون، التي كانت بالأساس تعاني من مشكلات جوهرية في عقيدتها التي تعمل بها، فهي في المقام الأول معنية بحماية النظام السياسي، والمتمثل في رأس الهرم السياسي بالدرجة الأولى.

وبالتالي فإن ما مر به المجتمع الليبي كان متوقعا وفقا لمهنج دراسة الحالة وظروفها، باعتبارها حالة مشابهة وليست استثنائية، كما وقع في أحداث الثورة الفرنسية التي وقعت سنة 1789م إذ استمرت فيها حالة الفوضى وضعف مؤسسات الضبط الرسمي وغيابها لأكثر من 10 سنوات من تاريخ الثورة الفرنسية، وكذلك ما حدث في تجربة دولة راوند الدولة الإفريقية التي مرت بحرب أهلية مدمرة تعتبر هي الأعنف على مستوى القارة الإفريقية في الزمن المعاصر والتي راح ضحيتها ما يقارب من 800 ألف مواطن رواندي (معهد السلام الأمريكي،21،2006)، والتي يجدر بنا أن نستفيد منها في تجربة المصالحة والعدالة الانتقالية، وأن نطبقها في ليبيا مع النظر إلى الفارق في الخصوصيات الثقافية لكلا المجتمعين، وخاصة في إعادة بناء المؤسسات الرسمية للضبط الرسمي على أسس صحيحة.

كذلك فإن ثقافة المجتمع وما تتضمنه من تعاليم دينية وأعراف وتقاليد اجتماعية من شأنها أن تكون ضابطة للسلوك الفردي والجماعي في المجتمع، بحيث تحترم الحقوق العامة والخاصة وتساعد في إرساء قواعد الأمن.

ويمكن أن نشير إلى مجموعة من البرامج التي يمكن أن تقوم بها الحكومة والسلطات التشريعية الجديدة إذا تم انتخابها، هي أساس لتحقيق الإصلاح بما يكفل إرساء الأمن وإعادة بناء مؤسسات الضبط الرسمي على أُسس صحيحة تلقى القبول والاحترام من عامة أفراد الشعب، وتحقق أهداف التغير السياسي الحاصل، وتساعد في مسيرة البناء والتطور على مختلف المستويات، في ظل دولة مدنية ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان والحريات، ونلخصها في النقاط الآتية:

1. إصلاح النظام القانوني والقضاء: يجب تحسين النظام القانوني في ليبيا لتعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين فعالية مؤسسات الضبط الرسمي، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تحسين القوانين واللوائح وتوفير التدريب والتعليم المستمر للمسؤولين الحكوميين للحد من الفساد ومحاربة الجريمة بشتى أنواعها، إلى جانب إقرار قانون العدالة الانتقالية المنتظر والذي بُذلت فيه الجهود الوطنية والدولية من أجل إرساء مصالحة وطنية شاملة تساعد على حالة الاستقرار.

2. العمل من خلال مبدأ الشفافية: يجب تعزيز مستوى الشفافية في المؤسسات الحكومية وتوفير معلومات عامة وواضحة للجمهور بشأن القرارات والممارسات الحكومية.

3. تحسين وتطوير مبدأ المساءلة: يجب تعزيز مستوى المساءلة في المؤسسات الحكومية وتوفير وسائل فعالة للرقابة على الأنشطة الحكومية بهدف الحد من الفساد المتفشي، الذي تصدر فيه تقارير سنوية من ديوان المحاسبة دون إجراءات عقابية صارمة.

4. تطوير الكفاءات: من المفيد العمل على تطوير الكفاءات والمهارات اللازمة للمسؤولين الحكوميين والإدارات الوسطى في القطاع العام لمكافحة الفساد وتحسين فعالية مؤسسات الضبط الرسمي.

5. توسيع دائرة المشاركة المدنية: من المهم تشجيع المشاركة المدنية في المجتمع وتعزيز دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد ورصد المخالفات.

6. تعزيز الحوكمة الرشيدة: يجب تعزيز الحوكمة الرشيدة في المؤسسات الحكومية وتوفير الدعم الكافي لتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين مستوى الشفافية والمساءلة وتحسين فعالية مؤسسات الضبط الرسمي.

من واجب الدولة عبر مؤسساتها الفاعلة أن تتبنى مجموعة متنوعة من الإصلاحات والسياسات والإجراءات، لتحقيق نتائج أفضل من شانها أن تزيد من فاعلية مؤسسات الضبط الرسمي ودقتها ونظامها وكفاءتها ومقدرتها واحترام مهامها المناطة بها، برفع مستوى الوعي من خلال نشر ثقافة حب الوطن والتعاون مع وسائل الضبط الرسمي من أجل الصالح العام، وتوظيف الخطاب الديني والقيم الاجتماعية الحسنة وفقا للعادات والتقاليد التي يتضمنها التراث الليبي الغني الذي يمثل الهوية الوطنية في الماضي والحاضر والمستقبل.

قائمة المراجع:

- عبدالرحمن، ابن خلدون، المقدمة، بيروت، دار العودة، 1985.

- أحمد الأحمر. اتجاهات نظرية معاصرة في التغير الاجتماعي. طرابلس. الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر.2009.

- أحمد عصام الدين مليجى وآخرون : الضبط الاجتماعى والمشكلات المرتبطة بالتفاعلات الاجتماعية وأنماط السلوك فى سيناء القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية الجنائية، 2002.

- أنتوني غدنز، ترجمة فايز الصباغ، علم الاجتماع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول العدالة الانتقالية وسيادة القانون في المجتمعات التي تمر بمرحلة الصراع وما بعد الصراع، 3 أغسطس 2004، s2004/2004،616.

- حسين رشوان، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1993.

- دفاتر مخبر التغير الاجتماعي، العدد1، مختبر التغير الاجتماعي بجامعة الجزائر،2007.

- رمضان يلدرم، محمود الرنتيسي، الثورات العربية التغيير والاستمرار، أنقرا ، منشورات سيتا، 2021.

- صلاح مصطفى الفوال، علم الاجتماع في عالم متغير، القاهرة، دار الفكر العربي، 1991.

- طلحة كوسه، بيلغيهان أوزتوورك، مكافحة التطرف العنيف في ليبيا من منظور بناء السلام، أنقرا، مركز سيتا للدراسات، 2020.

- عبد الباسط محمد حسن، التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي قراءات في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1964.

- عبد الله محمد عبد الرحمن : علم الاجتماع القانوني ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1998.

- محمد عمر الطنوبي، التغير الاجتماعي، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1996.

- مراد أصلان، إصلاح القطاع الأمني في ليبيا، أنقرا، مركز سيتا، 2020.

- مصطفى عبدالمجيد كاره، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، بيروت معهد الإنماء العربي، 1985.

- مصطفى عمر التير، الوجه الآخر للسلوك قراءة في مظاهر الانحراف الاجتماعي، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1990.

- معهد السلام الأمريكي، دورة تحليل الصراعات، برنامج التأهيل المهني، نسخة 3 فبراير 2006.

- هنية مفتاح القماطى ، الأخلاق والعرف ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، الطبعة الأولى، 1991.

- يزيد صايغ، دراسة عن المراحل الانتقالية في الدول العربية، بيروت، مركز مالكوم كيرــكارنيغي للشرق الأوسط، 30 مارس 2016.

- https://carnegie-mec.org/2016/03/30/ar-pub-63155.